

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
مكتب سما مصر للتدريب والاستشارات الهندسية
(د.م) عبد الظاهر عز الدين أحمد

تحية طيبة وبعد ،،

نرسل رفق هذانسخة من العقد رقم (٦٦/٢٠١٩/٢٠٢٠)
المؤرخ في ٩/٦/٢٠٢٠ بمبلغ ١١٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدرة مليون ومائة
وثمانون ألف جنيه لا غير) والموقع بين المكتب والهيئة بشأن قيام المكتب بعملية "ا
أعمال الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة
لمحافظة المنوفية" (بالامر المباشر) على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة
الخاصة بهذه العملية هذا وستتولى "المنطقة الرابعة - وسط الدلتا" تكليف من يلزم

للإشراف على التنفيذ وتجهيز وتسليم الموقع .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مدير عام الشئون المالية
محاسب /

مصطفى محمد عبد الجود

عقد استشارات

الموضوع : أعمال الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لحافظة المنوفية (بأمر المباشر) .

رقم العقد : ٢٠٢٠/٦٦

أنه في يوم الثلاثاء الموافق : ٩ / ٦ / ٢٠٢٠

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس مجلس الإدارة .

ومقرها ١٠٥ ش القصر العيني - عابدين - القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و " مكتب سما مصر للتدريب والإستشارات الهندسية (د.م/ عبد الظاهر عز الدين أحمد)" .

ويمثله السيد المهندس / عبد الظاهر عز الدين أحمد

بصفته / رئيس مجلس الإدارة .

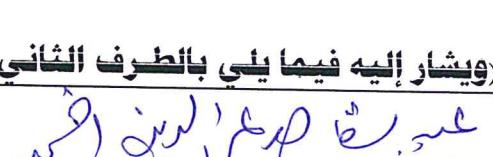
الرقم القومى / ٢١٣ ٢٦٨٠٢٢٩٢٦٠٠٢١٣

ومقره / آش السعادة متفرع من ش مطر الدور الخامس شقة ٨ - النزهة الجديدة .

· مأمورية ضرائب / المهن الحرة ثان

بطاقة ضريبية / ٨١٠ - ٥٣٠ - ٥٢٥

ملف ضريبي رقم / ٣٠ - ٧٥٠ - ٠٠٠١١ - ٦ - ٥٥٦



(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)


SAMA
SEGYPT
International Training & Consulting

التمهيد

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكباري ووزارة التنمية المحلية بشأن رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة للمحافظات على مستوى الجمهورية وبناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال رفع كفاءة الطرق التابعة للمحافظات إلى الشركات بالأمر المباشر .

ومنها الموافقة على إسناد تنفيذ أعمال الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لمحافظة المنوفية بالأمر المباشر إلى مكتب سما مصر للتدريب والاستشارات الهندسية (د.م/ عبد الظاهر عز الدين أحمد) بما يوازي ٠٠٥ % من قيمة المشروع

حيث قام الطرف الأول بمقاييس المكتب على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بتكلفة تقديرية بمبلغ ١٨٠٠٠ جنية (فقط وقدرة مليون ومائة وثمانين ألف جنيه) أي ما يوازي ٥ .٠ % من قيمة المشروع شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصارييف الإدارية المباشرة وغير مباشرة وشامل ضريبة القيمة المضافة .

على أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الخاتمية للاعمال .
ويعبّر محضر المقاوضة بتاريخ ٤/٢٨/٢٠٢٠ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفاقاً على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المقاوضة وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

البند الثاني

يلزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية أعمال الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لمحافظة المنوفية " طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد و ذلك بتكلفة تقديرية مقدارها ١٨٠٠٠ جنية (فقط وقدرة مليون ومائة وثمانين ألف جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلزم الطرف الثاني (مكتب سما مصر للتدريب والاستشارات الهندسية (د.م/ عبد الظاهر عز الدين أحمد) بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات الفنية وذلك خلال ٦ شهور) تبدأ من تاريخ توقيع العقد ويقوم الإستشاري بتنفيذ مهام أعمال ضبط الجودة والإشراف على التنفيذ بدأ من تاريخ استلام المقاول للموقع وبدء التنفيذ حتى انتهاء العمل بالمشروع وتسلية ابتدائياً .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان النهائي رقم ٣٤٨٠٠٧/٧٣٧/٢٠٢٠ بمبلغ ٥٩٠٠٠ جنية (فقط وقدره تسعة وخمسون ألف جنيه لا غير) صادر من بنك قطر الوطني الأهلي فرع حسن المأمون صادر بتاريخ ٣/٦/٢٠٢٠ وساري حتى ٢/٦/٢٠٢١ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسنة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، و في هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصارييف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الأخلاقي بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت آي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة ، على ان تخصم من قيمة مستحقاته ، ما لم يقيد سدادها ، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميه المصارييف الإدارية اللازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول و كذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع و من استشاري الجهة .

البند الثالث عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلاً منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب و المراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافية أثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، و إلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافية أثارها القانونية .

البند الرابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الخامس عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس عشر

تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، و احتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء و اللزوم

الطرف الثاني

مكتب سما مصر للتدريب والاستشارات

()
التوقيع

د.م/ عبد الظاهر عز الدين أحمد

رئيس مجلس الإدارة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري

()
التوقيع

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس مجلس الإدارة


SAMI
SEAPT
International Training & Consulting

السادة / مكتب سما مصر للتدريب والاستشارات الهندسية

د.م/ عبد الظاهر عز الدين أحمد

تحية طيبة وبعد ، ،

بالإحالـة إلـى موافـقة السـيد المـهندـس / رئـيس مجلـس الإـدارـة عـلـى نـتيـجة مـفاـوضـة المـكـتب عـلـى الـاعـتـاب الـاستـشـارـيـة الـخـاصـة " بالـاـشـرـاف عـلـى تـنـفـيـذ أـعـمـال رـفـع كـفـاءـة وـصـيـانـة الـطـرـقـات الـتـابـعـة لـمـحـلـيـات مـنـوفـيـة (مرـحلـة ثـانـيـة) " .

حيث اسفرت تلك المفاوضة عن قبول المكتب تنفيذ تلك الاعمال بنسبة ٥٠.٥% من التكلفة الاجمالية لأعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لمحافظة وھى بقيمة تقديرية بمبلغ مليون حنيها (فقط وقدره مليون جنيه) على أن يتم تنفيذ هذه الاعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الختامية للأعمال ،

- المرجو التفضل بالاحاطة والتنبيه بضرورة موافاة الهيئة بالتأمين النهائي لهذه الاعمال بنسبة ٥% والتى تمثل مبلغ ٥٠٠٠ جنيها (فقط وقدره خمسون الف جنيه لا غير) .

وأكون شاكراً لو تفضلتم سياستكم بالحضور شخصياً للتوقيع على العقد مع اعتبار أن هذا الموضوع هام وعاجل جداً .

وتفضـلـوا بـقبـول فـائق الـاحـترـام ، ،

التـوـقـيـع ()

عميد/ ابوبكر احمد حسن عساف

رئيس الادارة المركزية

للشئون المالية والإدارية

الادارة المركزية للشئون المالية والإدارية

رقم الصفحة

المحتواه

الباب الاول - الشروط العامة

٢ مادة ١ - عام
٢ ١-١ مقدمة
٢ ٢-١ تعریفات
٣ ٣-١ وصف المشروع
٤ مادة ٢ - مجال الخدمات الاستشارية
٤ مادة ٣ - مهام الاستشاري اثناء التنفيذ
٤ أ - ملخص المهام
١٢ ب - عناصر الخدمات الاستشارية
١٢ مادة ٤ - فرق عمل الاستشاري
١٣ مادة ٥ - تقديم التقارير الدورية والنهائية
١٤ مادة ٦ - ضوابط الإشراف على تنفيذ المشروع
١٨-١٥ مادة ٧ - لائحة أتعاب الاستشاري
١٩ مادة ٨ - الخصومات حال الأخلاص بالبنود
٢٠ مادة ٩ - مدة العقد
٢٠ مادة ١٠ - نظام الدفع
٢٠ مادة ١١ - مسؤولية الاستشاري
٢١ مادة ١٢ - مدة الضمان
٢١ مادة ١٣ - القانون



الباب الاول- الشروط العامة

الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لمحافظة (المنوفية)

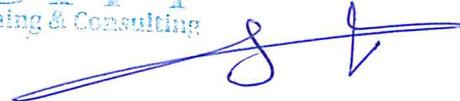
مادة ١ - عام :

١-١ مقدمة

- تعتبر شبكة الطرق من أهم المقومات التي تُعني بها الدول في العصر الحديث، لكونها الشرايين التي تمر من خلالها سلسلة متصلة من النشاطات التجارية والزراعية والاجتماعية والثقافية والسياحية التي تعزز مسيرة الاقتصاد الوطني لدورها في تقديم الخدمات لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، وما يعكسه ذلك من توفير فرص للعمل
- ولذلك فإن مشاريع بناء الطرق تحتل المبادرة الأولى في برامج ومشاريع التنمية المستدامة لتحقيق معدلات أعلى في التنمية والنمو من خلال تأمين حركة نقل الركاب والبضائع بين كافة المدن والقرى ومناطق التنمية الجديدة المقترحة .
- وتنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية فقد تم إعداد المخطط المستقبلي لشبكة الطرق و الجمهورية وتحديد الأسبقيات المقترحة وكذلك وضع آليات تنفيذ الخطة وتم تكليف الهيئة العامة للطرق والكباري بجزء كبير من الطرق التابعة لمحافظات علي مستوى الجمهورية وتم أسناد تنفيذ المشروعات بالأمر المباشر إلى بعض الشركات .
- لذا ترغب الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري في اختيار مكتب استشاري مؤهل لتقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بالمشروع عاليه .
- يقوم الاستشاري الذي يتقدم بعرضه وتعاقد معه الهيئة بعد التفاوض معه والاتفاق على الأتعاب بموجب محضر مفاوضة بالأطلاع على كافة المهام المنوط بها والمواد المذكورة بهذا الدفتر والذي يعد هو ومحضر المفاوضة جزء لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين الهيئة العامة للطرق والكباري ويشكل هذا الدفتر ومحضر المفاوضة مع العقد وحدة واحدة ومكملا لأحكامه ومساراً لمواده .

٢-١ تعریفات

- كافة الكلمات والمصطلحات المستخدمة في هذا الدفتر تشير إلى المعنى المحدد خلاف ما يذكر أدناه .
- هذا وتشير الكلمات المفردة إلى نفس معنى الجمع لها والعكس صحيح .
- أ- GARBLT أو صاحب العمل أو الطرف الأول أو الهيئة : تعني الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري .



بـ- الاستشاري او الطرف الثاني او المكتب الاستشاري او المهندس : يعني الشخص او الاشخاص الطبيعيين او المعنويين الذين ابرم صاحب العمل معهم عقد الخدمات الاستشارية ويشمل ذلك ممثليهم وخلفهم ومن يحل محلهم بموافقة صاحب العمل.

تـ- الشركة المنفذة : تعني كل مقاول قام بالتعاقد مع الطرف الأول لتنفيذ المشروع. المشروع : يعني (في حال ذكر الكلمة في هذا الدفتر دون أضافة تعريفية او توصيف) جميع الاعمال المطلوبة من الاستشاري طبقاً لعقد الاتفاق بينه وبين الهيئة وتشمل الأعمال جميع الأنشطة التي ستنفذ ومتضمنة إعداد الدراسات والتصميم والأشراف على التنفيذ وضبط وتاكيد الجودة.

ثـ- الموافقة : تعني الموافقة الخطية بما في ذلك التأكيدات الخطية اللاحقة لأى موافقات شفوية سابقة .

جـ- عقد الخدمات الاستشارية: يعني العقد الموقع بين الاستشاري والهيئة لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع .

وـ- عقد مقاولة : عقود المقاولات التي تبرمها الشركات المنفذة مع الهيئة لتنفيذ الطريق والأعمال الصناعية .

حـ- أي كلمات او مصطلحات اخرى لم تعرف تعنى المعنى الهندسي المتعارف عليه وفي حالة حدوث خلاف سوف يستخدم المعنى المطبق بالهيئة العامة للطرق والكباري بدون أي اعتراض من الاستشاري.

١-٣ وصف المشروع

الخدمات الاستشارية للاشراف على تنفيذ اعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة

نطاق محافظة (المنوفية)

تقديم الخدمات الاستشارية للاشراف على تنفيذ اعمال رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة لمحافظة (المنوفية) وذلك من خلال دراسة ومراجعة وإعتماد (تصميم أعمال الطرق - تصميم أعمال حمايات الطريق) والأشراف على التنفيذ وضبط وتاكيد الجودة والاشتراك فى الاستلام الابتدائى للأعمال طبقاً لما تراه في مثل هذا الشأن

ويعد هذا العقد من عقود الخدمات الاستشارية بحيث يكون أداء الاستشاري للخدمات بوصفه مقاولاً مستقلاً يعمل لحساب نفسه وذلك سواء في العلاقة بين الطرفين أو بالنسبة لغيرهما ويكون الاستشاري من ثم مسؤولاً بالكامل عن جميع الخدمات التي يؤديها وكافة ما يتربى عليها من اثار او مطالبات



مادة ٢ - مجال الخدمات الاستشارية

الدعم الفني وتقديم التقارير الاستشارية والبرامج الزمنية الدورية لتوكيد الجودة وضبط معدلات الأداء
والتي تشمل ولا تقتصر على ما يلي :

١. مراجعة تصميم أعمال الطرق و اعمال الحمايات للطريق.
٢. مراجعة اللوحات التنفيذية التي تقدم من الشركات المنفذة.
٣. الإشراف المستمر على التنفيذ وضبط الجودة لجميع الأعمال التي يقوم بها الشركات المنفذة
داخل نطاق التعاقد .
٤. مراجعة البرنامج الزمني المقدم من الشركة المنفذة وإعداد تقرير عن أسباب الإنحراف
والتأخير وطرق ووسائل تلافيها إن وجدت .
٥. مراجعة حساب الكميات المنفذة وإعداد واعتماد جداول الكميات المعدلة وكراسات الحصر .
٦. مراجعة حساب الكميات الختامية لجميع الأعمال .
٧. الاشتراك في الاستلام الابتدائي للأعمال .

مادة ٣ - مهام الاستشاري

أ : ملخص المهام :

تتلخص مهام الاستشاري فيما يلي (بدون الإخلال بماورد ذكره تفصيلا في هذا الدفتر والتعاقد) :

- مهمة (١) تقييم الوضع الحالى متضمن إعداد تقرير كامل عن كافة الأعمال المنفذة (

طرق - اعمال الحمايات للطريق). وتقييم نتائج الاختبارات التي أجريت لكافة عناصر

الطريق والأعمال الصناعية ويندو ما تم تنفيذه وكذا مراجعة وإعتماد التصميمات وقوائم

الكميات لجمع عناصر الطريق و اعمال الحمايات للطريق.طبقا للأبحاث الموقعة التي تقوم

بها الشركة المنفذة تحت إشراف الاستشاري .

- مهمة (٢) الإشراف على تنفيذ المشروع (طرق + اعمال الحمايات للطريق). طوال مدة

التنفيذ وحتى تاريخ الاستلام الابتدائى وتوكيد وضبط وتقدير جودة الأعمال المنفذة بالطريق



بــ عناصر الخدمات الاستشارية :-

يلتزم الاستشاري بأعمال مراجعة وإعتماد التصميمات واللوحات التنفيذية لكافة أعمال الطرق وأعمال الحمايات للطريق وكافة الأعمال المرتبطة بالمشروع وكذلك دراسة واعتماد أي اقتراحات مقدمة من مقاولى المشروع والاشراف الكامل والمستمر على جميع مراحل التنفيذ وإدارة المشروعات وأعمال ضبط وتوكيد الجودة وتحديد وإجراء الاختبارات والتوصيات اللازمة لأعمال الطرق والأعمال الصناعية والتكميلية بالمشروع وذلك طول مدة تنفيذ المشروع حيث يقوم الاستشاري بالدعم الفني وتقديم التقارير الاستشارية ومراجعة البرامج الزمنية الدورية .

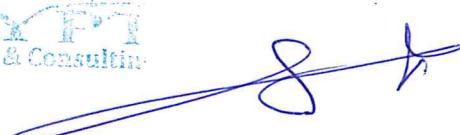
وعلى سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : مراجعة المسار :

١. مراجعة المسارات المقترحة وإعداد الحلول المناسبة لحل جميع المشاكل المعترضة لإنشائها على سبيل المثال لا الحصر المجاري المائي والطرق الفرعية وخطوط السكة الحديد وتقطيعها مع المسارات المقترحة ومشابيات الأهالي على أن يتم تقديم بدائل للحلول المقترحة والمقارنة بينها فنياً ومالياً وتحديد انساب الحلول من وجهة نظر الاستشاري وعرضها على الهيئة لاعتمادها .
٢. إعداد التقارير الفنية للمعمليه لاستلام محور الطريق / محور المنشأ الخرساني بالجسات الأولية التي تمت / تتم بمعرفة الشركة المنفذة ، وتحت إشراف الطرف الثاني .
٣. مراجعة التصميم الانشائي للطريق وأعمال الحمايات للطريق وإعداد تقرير بمراجعة كافة بدائل التصميم وتقييمها إقتصادياً وفنياً (value engineer) على أن يتم اعتمادها من الهيئة .
٤. مراجعة المتطلبات الهندسية لإنشاء الطرق طبقاً للمواصفات .

ثانياً : الأعمال المساحية :

١. مراجعة واعتماد مسارات الطرق وطرق الخدمة بالكامل طبقاً للمسارات المعتمدة من الهيئة ، وذلك بعد مراجعة رفع جميع الإشغالات واستخدامات الاراضى على جانبي الطرق وتوقيعها على المسقط الأفقي للطريق وتحديد المساحات والإشغالات ونوعها بما فيها تلك المعترضة تنفيذ المسارات والمطلوب نزع ملكيتها .
٢. مراجعة واعتماد تثبيت نقاط المثلثات (ترافيرس) بمسافات لا تزيد عن ٥ كم وتحديد منسوبها وإحداثياتها طبقاً لإحداثيات الجمهورية وهيئة المساحة المصرية وكتابة المنسوب والإحداثيات بطريقة واضحة على الثوابت .



٣. مراجعة واعتماد رفع المنسق الأفقي للطرق وطرق الخدمة وجميع الإشغالات بعمق ١٠٠ متر من كل جانب للطريق .

٤. مراجعة واعتماد الرفع المنسق لمحاور الطرق لكل اتجاه ومحور طرق الخدمة نقطة كل ٢٠ م

٥. مراجعة واعتماد الرفع المنسق للقطاعات العرضية للطرق الرئيسية وطرق الخدمة بحيث تكون المسافة الطولية بين القطاعات لا تزيد عن ٤٠ م وعند كل تغير والمسافات العرضية للقطاع تنتهي بمسافة لا تقل عن ١٠ م بعد نهاية الميل لطرق الخدمة من الجانبين ويتم الرفع العرضي للقطاع بمعدل نقطة كل ٥ م عرضياً .

ثالثاً : التصميم الهندسي للطريق :

١. مراجعة واعتماد أعمال التصميم الهندسي للطرق على أن يشمل التصميم الرئيسي والأفقي للطريق الرئيسي وطرق الخدمة وجميع التقاطعات والمخارج والمداخل من وإلى الطرق وتقديم نسخة للهيئة معتمدة .

٢. مراجعة واعتماد القطاعات الطولية لمحور الطريق / الرسومات التنفيذية والمعدة بمعرفة الشركة المنفذة وتقديم نسخة للهيئة معتمدة .

٣. مراجعة واعتماد التصميمات التفصيلية للطرق.

٤. مراجعة مقترن بأعمال تأمين سلامة المرور على الطرق لتحقيق مستويات الأمان والسلامة لمستخدمي الطرق وتصديقه عليها واعتمادها من الهيئة والجهات المعنية.

رابعاً : التصميم الإنثائي للطريق :

١. الأشراف على عمل الجسات والتجارب المعملية الالزامية لأعمال التصميم الإنثائي للطرق بمعدل جسسة كل ١ كم على الأكثر وعند أي تغير مؤثر على التصميم .

٢. مراجعة الدراسة المرورية لتحديد حجم المرور المتوقع وتصنيفاته ومعدل النمو لتقديمها إلى الهيئة واستخدامها في أعمال التصميم الإنثائي على أن يراعي أن يتم التصميم على أساس حمل محوري ١٣ طن .

٣. مراجعة واعتماد التصميم الإنثائي للطريق وتحديد القطاع الإنثائي للرصف للطرق الرئيسية مع تقديم بدائل مختلفة للتصميم الإنثائي وتقييمها و اختيار أنساب الحلول وعرضها على الهيئة لاعتمادها .

٤. تقديم تقرير مفصل بنتائج التجارب المعملية للجسات والنوتة الحسابية الخاصة بالتصميم الإنثائي للطرق وطرق الخدمة على أن يتم تقديم عدد (٥) نسخ ورقية من

التقرير وعدد (٢) نسخة رقمية على CD .


خامساً : مراجعة قوائم الكميات التعاقدية

- على الإستشاري القيام بمراجعة قوائم الكميات التعاقدية وتقديم تقرير بالتعديلات والإضافات المطلوبة إن وجدت.

سادساً: أعمال ضبط الجودة والإشراف على التنفيذ وإدارة المشروعات :

١. استلام نسخة من وثائق العقد (العقد - الشروط العامة والخاصة - الموصفات - نطاق العمل وجدوال الكميات) ويتم حفظها في ملف خاص بموقع المشروع.
٢. توفير الموارد البشرية اللازمة طبقاً للحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٤) (فرق عمل الإستشاري) وطبقاً للبرنامج الزمني لاعمال الإشراف على تفعيل خطط الفحص والاختبار (المعملية / المساحية) والإشراف على التنفيذ لبنود الاعمال للمشروع (طبقات رصف - أعمال خرسانية) بموقع المشروع ، على أن يتم إعتماد تلك الموارد البشرية من الهيئة ، ووفقاً لما جاء بكراسة الشروط والموصفات عقد الشركة المنفذة.
٣. التعرف والموافقة على جهاز المقاول الفني بعد التأكيد من مؤهلاته العلمية وخبراته العملية ومن ثم إعتماده من المالك .
٤. مراجعة الأعمال المساحية التي يقوم بها المقاول والتأكيد من الدقة المطلوبة لتنفيذ الأعمال
٥. مراجعة واعتماد الرسومات التنفيذية التي قد تقدم من المقاول وعمل التعديلات اللازمة عليها في حالة الضرورة واعتمادها بعد تصديقها عليها من الهيئة.
٦. مراقبة الأعمال التنفيذية ومراحل التنفيذ بالمقارنة مع الجدول الزمني للمشروع .
٧. مراجعة وإعتماد خطة الجودة وطرق التنفيذ لبنود الاعمال والمقدمه من الشركة المنفذة طبقاً لكراسة الشروط والموصفات الخاصة بالمشروع .
٨. المراقبة والتأكيد من سلامة تنفيذ برنامج ضبط الجودة والاستشاري مسؤول مسئولة كاملة عن ضبط الجودة وسلامة تنفيذ الأعمال .
٩. مراجعة وإعتماد خطة المعايرة للاجهزة المعملية / المساحية المطلوب توفيرها قبل البدء في الاعمال .
١٠. إعداد خطط الفحص والاختبارات المعملية و المساحية .
١١. الإشراف على تفعيل خطط الفحص والإختبار (الفحص البصري - المساحية - المعملية) اليوميه التي يتم إجرائها (طبقاً لتكرارية الإختبار) .
١٢. التحقق من قيام الشركة المنفذة بالتنفيذ طبقاً لأعلى مستوى لضبط الجودة لجميع بنود أعمال الطرق سواء كانت للجسر أو لطبقات الأساس أو الطبقات الافتية أو غيرها من الاعمال وكذا



الاعمال الصناعية والتكميلية في أي قطاعات يبدأ العمل بها وذلك بإجراء الفحوصات والتجارب اللازمة لذلك.

١٢. مراجعة واعتماد التقارير المعملية لنتائج الاختبارات المعملية على مصادر المواد والتى تم إجراؤها بالمعلم المقيد تحت إشراف المكتب الاستشاري.

٤. مراجعة واعتماد التقارير المعملية لتصميم الخلطات (الاسفلتية - الاساس - الخرسانية) التي تم إجراء اختبارها تحت إشراف المكتب الاستشاري .

٥. إعتماد التقارير الفنية (المعملية - المساحية) لنتائج الاختبارات اليومية (صلاحية وتشغيل) للتسليم المرحلي اليومي .

٦. استكمال مستندات ضبط الجودة للأعمال بما يتفق مع الأسس والمواصفات العالمية .

٧. اعتماد معمل المنطقة لإجراء الاختبارات بمعلم المنطقة لكل قطاع حيث سيتم اجراء جميع الاختبارات لجميع مكونات المشروع (طرق،..... الخ) به واعتمادها قبل البدء في تنفيذ الأعمال

٨. اعتماد المحاجر الخاصة بتوريد المواد اللازمة لتنفيذ المشروع.

٩. ضبط جودة طرق تسوين المواد سواء بالخلطات أو موقع العمل.

١٠. اعتماد صلاحية المواد الموردة وتحديد الاختبارات الضرورية لضمان مطابقة خواص ومواصفات المواد مع المواصفات المطروحة من الهيئة .

١١. مراجعة ومتابعة إعداد البرنامج الزمني للتنفيذ المقدم من الشركة المنفذة ودراسته وإبداء آية ملاحظات عليه (إن وجدت) ومراجعة جداول العمالة والمعدات والتدفق النقدي المطلوب وتقديمها بصفة شهرية ومتابعة تحديثاته وفقاً لتقدم العمل لاعتمادها من قطاع الكباري بالهيئة.

١٢. متابعة معدل سير الأعمال طبقاً للبرامج الزمنية المعدة من الشركة المنفذة وتقديم تقرير كل ١٥ يوم بهذه المعدلات التنفيذية للكميات المطابقة للمواصفات من خلال طلبات استلام الأعمال المقدمة من المقاول (الشركة المنفذة) .

١٣. ضبط ومراجعة مناسب سطح طبقات الرصف المختلفة أثناء تنفيذها بالموقع وحوال الاعمال الصناعية بحيث تحقق السمك التصميمي وإعطاء سطح أسفلت نهائى مستوى دون تموجلات أو سوء لحامات أو خشونة أو عدم تجانس أو أي عيوب أخرى .

١٤. التقىيم المستمر لما يتم تنفيذه من أعمال وتقديم تقارير شهرية لقطاع التنفيذ بالهيئة .

١٥. الإشراف على ضبط جودة الخلطات الاسفلتية والخرسانية ابتداء من المعايرة الى اسلوب العمل بالخلطات وضبط جودة المواد المشونة بالخلطة.

١٦. تقديم تقارير شهرية للهيئة بنتائج التجارب المعملية وأعمال المساحة ومستوى التنفيذ لضبط المناسب لقطاع التنفيذ بالهيئة.



٢٧. تقديم التوصيات الفنية لاساليب التنفيذ السليمة لضمان جودة الاعمال وتقديم كل ما يتطلب من الرأى والمشورة الفنية لحل مشاكل التنفيذ .
٢٨. حضور أى اجتماعات ترى الهيئة ضرورة تواجد الاستشاري فيها .
٢٩. تقديم تقرير كل خمسة عشر يوما عن مدى صلاحية وكفاءة معدات الرصف والأعمال الصناعية ومدى كفاءتها لتنفيذ الأعمال والإصلاحات الازمة لرفع كفاءتها لتنماشى مع البرنامج الزمنى المقدم من الشركة المنفذة والمعتمد من الهيئة .
٣٠. مراجعة تنفيذ أعمال تأمين سلامة المرور على طول الطريق لتحقيق مستويات الأمان والسلامة لمستخدمي الطريق ومتابعة أعمال التنفيذ .
٣١. حساب الكميات المنفذة ومراجعة واعتماد المستخلصات .
٣٢. إعداد مستندات للأعمال المنفذة مدعمة بصور فوتوغرافية وشرايط الفيديو وتقديم نسخة للهيئة مستقلة عن النسخة التي تقدمها الشركة المنفذة للهيئة .
٣٣. على الاستشاري تقديم حصر شهري بالأعمال التي تمت ومواطقة للمواصفات وبنود الأعمال مع التوجيه بالصرف أو عدم الصرف لهذه الكميات واعتماد المستخلص الشهري الخاص بالصرف .
٣٤. حساب الكميات الختامية لجميع الأعمال .
٣٥. في نهاية العمل يجب على الاستشاري تقديم ملف كامل عن حياة المشروع التفصيلية والمنفذة فعليا شاملة الرسومات التنفيذية التفصيلية (As built drawing) .
٣٦. المشاركة في الاستلام الابتدائي لأعمال الطرق واعمال الحمايات للطريق بالمشروع .
٣٧. وضع أسس تحديد نسب الخصم على الأعمال التي يمكن قبولها دون أن تتأثر جودتها مع وجود نسبة حيود عن المواصفات وتحديد النسب المستحقة للخصم وذلك بالاتفاق مع الهيئة وكله وفقا لأحدث اصدار من الكود المصري .
٣٨. جميع الأنشطة والمهام المذكورة عاليه يجب أن تتم بتتنسيق وتعاون كامل بعد اعتمادها من الهيئة .
٣٩. إعداد النماذج الخاصة بالدوره المستنديه لمهام المكتب الاستشاري .
٤٠. الاشتراك في تقديم الحلول الفنية الازمه لآى عائق يعرض تقدم سير الاعمال مع اللجنة المشكلة من قبل الهيئة تمهدا لاعتماد هذه الحلول من الطرف الأول .
٤١. مراجعة وتقديم المستندات المؤثمه المعمليه / المساحيه الشهريه للتسليم المرحلى لقبول الاعمال مرحليا للطرف الأول لتكون هي المستندات المؤثمه المعمليه للتسليم الإبتدائى المعملى / المساحى .
٤٢. إجراء اختبارات تاكيدية بمعمل موقع العمل لضمان سلامة الاعمال وايضا سلامة تطبيق خطط الفحص والإختبار طبقا للمواصفات الفنية للمشروع أو بمعامل خارجيه إذا تطلب الأمر ذلك .



٤٣. الاستعانة بموارد بشرية متخصصة (مكتب / شخص) في حالة الاحتياج طبقاً لمتطلبات العمل ودون أن تتحمل الهيئة (الطرف الأول) أية أعباء مالية .
٤٤. لا يتحمل الإستشاري كافة تكاليف ومسؤوليات انتقال العاملين التابعين له من وإلى وداخل الموقع .
٤٥. الإلتزام بمواعيد العمل بالمشروع طبقاً لظروفه والتعليمات الصادرة فيه ، ودون المطالبة بأية أعباء مالية إضافية .
٤٦. الإلتزام بتطبيق خطط السلامة والصحة المهنية بموقع المشروع لكل قطاع .
٤٧. على الطرف الثاني أن يأخذ في اعتباره ما يُبديه الطرف الأول وممثليه المفوضين من ملاحظات أو ما يقدمونه من طلبات كتابة في كل ما يتعلق بالخدمات الإستشارية موضوع التعاقد ومستوى أدائها والقائمين عليها ، وفي حالة عدم إلتزامه بذلك يتم تطبيق الجزاءات المنصوص عليها بكراسة شروط التعاقد .

مادة ٤ - فرق عمل الاستشاري:

يلتزم الاستشاري بتوفير مجموعة عمل مناسبة لتعطية جميع مراحل وقطاعات تنفيذ المشروع وتقديمه للهيئة لاعتماده قبل البدء في التنفيذ .

أولاً : الدراسات ومراجعة التصميم :

يلتزم الاستشاري بالاستعانة بنوبي الخبرة مع توفير مجموعة عمل يعتمدتها ويافق عليها الطرف الأول ويقدم بذلك برامج زمنية مفصلة لإتمام المهام المشار إليها في بند (مهام الاستشاري) .

ثانياً : الإشراف المستمر على التنفيذ وإدارة المشروعات وضبط وتوكيد الجودة :

يلتزم الاستشاري بتوفير مجموعات عمل بعدد (٣) علي ان لا تقل كل مجموعة عن عدد (٣) مهندسين كحد ادنى لكل مجموعة، ومدير مشروع لمجموعات العمل وكما يلي بيانهم ويعتمدهم ويافق عليهم الطرف الأول وهذا العدد قابل للزيادة في حدود عدد (١) مهندس حسب حاجة العمل بكل مشروع ويقدم الاستشاري برامج زمنية مفصلة لإتمام المهام المشار إليها في بند (مهام الاستشاري) .

- عد(١) مهندس مدير مشروع مقيم خبرة لا تقل عن خمسة عشر عاما في مجال تصميم وتنفيذ الطرق والكباري لمجموعات العمل.

وعدد المهندسين لا يقل عن الآتي :

- عد(١) مهندس طرق مقيم خبرة لا تقل عن عشر سنوات في هذا المجال.

- عد (١) مهندس مواد واختبارات وضبط وتشغيل خلاتات الأسفلت والخرسانة خبرة لا تقل عن سبع سنوات في هذا المجال.

- عد (١) مهندس مساحة

- وتتوارد مجموعات عمل الاستشاري بموقع العمل طوال مدة تنفيذ المشروع وعلى امتداد أيام وساعات العمل وحسب متطلبات العمل بالمشروع



- في حالة الضرورة لعدم تواجد أحد أفراد الجهاز (الاجازات مثلاً) يتم توفير البديل المناسب وعلى نفس الدرجة من الكفاءة ويتم اعتمادة من الهيئة ويجب أن يحدد الاستشاري البداء عند تقديم العروض الفنية وذلك لتقييمهم من البداية.
- ستقوم الهيئة باعتماد الجهاز الفني للاستشاري من خلال السيرة الذاتية وشهادة الخبرة لكل فرد من أفراد الجهاز وكذا من خلال مقابلة تجريها الهيئة بهذا الخصوص معهم ،وللهيئة الحق في استبعاد أي شخص من الجهاز الفني المقدم من الاستشاري في أي وقت خلال فترة تنفيذ المشروع اذا ثبت عدم كفاءته في الموقع وعلى الاستشاري استبداله بأخر توافق عليه الهيئة.

مادة ٥ - تقديم التقارير الدورية والنهائية :

- يعد ويقدم الاستشاري للهيئة التقارير التالي ذكرها (مستقلة عن التقارير التي تقدمها الشركة المنفذة لممثل الهيئة):

أولاً: التقارير الدورية:-

- يلتزم الاستشاري بتقديم نسختين ورقتين وقرص مدمج من التقارير الدورية كل أسبوع للهيئة ، وكذلك تقرير شهري من ثلاثة نسخ ورقية ونسخة على قرص مدمج مدعم بصور فيتوغرافية + فيديو لمراحل التنفيذ لكافة البنود ، وتكون التقارير الدورية على الشكل الآتي:-
- غلاف باسم الجهة المالكة والمشروع والاستشاري.
- يليها صفحة بمحفوظات التقرير (فهرس).
- يليها خريطة للمشروع بشكل عام.
- صفحة عنوان(تقرير عن أعمال شهر).

ويتضمن التقرير النقاط الآتية:-

- موقف تقدم سير الأعمال وتقارير عن استلام الأعمال والاختبارات الخاصة التي أجريت لها في معمل الموقع والمعلم المركزي المختص بالهيئة مدعاة بالرسومات والخرائط والجداول التوضيحية.
- تقرير المعدات وحالتها الفنية ومدى قدرتها على القيام بالأعمال.
- الجهاز الفني للمقاول خلال مراحل التنفيذ للقطاعات والتوصيات الازمة .
- قوائم الكميات التي يتم تنفيذها خلال الشهر والمطلوب صرفها في المستخلص الشهري للمقاول مع التوصية بالصرف من عدمه وتقدير الخصومات الازمة اذا تطلب الامر ذلك.
- يلتزم الاستشاري بتقديم شهادة ضبط جودة شهرية معتمدة منه للاعمال التي يتم تنفيذها خلال الشهرين من الشركة المنفذة مرفقا بها جداول بنتائج الاختبارات المعملية التي اجريت على هذه الاعمال .
- المشاكل القائمة والمتعلقة والإجراءات المقترحة لحلها واي تعديل مقترن للبرنامج الزمني لدراسته واعتماده.



ثانياً: التقارير النهائية:-

- يقدم الاستشاري ٢ نسخه على اقراص مدمجه و(٥) نسخه ورقية لكل تقرير عند إنهاء مرحلة عمل محددة مثل (اعمال الحفر ،اعمال الردم، الأساس،.....) وذلك لكل قطاع محدد بطول ٥ كم للقطاع مدعم بصور فيتوغرافية + فيديو .

مادة ٦ - ضوابط الإشراف على تنفيذ المشروع :

- يتم عقد اجتماعات دورية (كل شهر أو كلما دعت الضرورة لذلك) بين المكتب الاستشاري والادارة المختصة بالاشراف لمتابعة ماتم من أعمال وإعداد تقارير بنتائج الاجتماعات.
- الهيئة الحق في متابعة ومراجعة الاعمال المكلف بها الاستشاري واصدار التعليمات الازمة.
- على الاستشاري اعداد نماذج متابعة الاعمال وضبط وتأكيد الجودة أثناء التنفيذ والتي تشمل ولا تقتصر على (طلب استلام الاعمال، ديراجات متابعة التنفيذ، النماذج المجمعة للأعمال المختلفة معدل أخذ التجارب لكل طبقة، وحجم التجارب المنفذة في الموقع والمعلم المركزي التابع للهيئة.....) واعتمادها من الإدارة المختصة بالهيئة .

مادة ٧ - أتعاب الاستشاري :

- تحدد أتعاب الاستشاري بنسبة مئوية (يتم التفاوض عليها) من القيمة الأجمالية للمشروع وتصرف طبقاً للأعمال المنفذة على الطبيعة وتصرف بالمستخلصات الجارية في آخر كل شهر .
- يتم المحاسبة على ما يقوم الاستشاري بتنفيذه وحسب نظام الدفع المذكور بالمادة ١٠ هذا الدفتر
- يتحمل الاستشاري جميع الضرائب والدمعات والتأمينات والاستقطاعات الخ للقوانين ولوائح المصرية وكذلك تكاليف ذوي الخبرة والاستشاريون واساتذة الجامعات والذين قد ترى الهيئة الاستعانة بهم في انجاز اي من الاعمال محل هذا العقد علي الوجه الاكملي .
- اتعاب الاستشاري غير شاملة التنقلات لفريق العمل التابع له والاجهزة الازمة لتنفيذ المهام المكلف بها وجميع المصارييف الادارية المباشرة وغير مباشرة سواء في المكتب او الموقع .
- القيمة المقدرة المذكورة بالعقد هي القيمة القصوى للعقد والعبرة بأعمال الاستشاري المنجزة فعلياً من جداول الاتعاب عالية وفقاً لمحضر المفاوضة الموقع من الطرفين



مادة ٨ - الخصومات حال الإخلال ببنود لائحة الأتعاب:

- في حالة تغيب أحد أفراد الاستشاري بموقع العمل يتم توقيع غرامة قدرها ٣٠٠ جنيه عن كل يوم غياب.
- في حال إخلال جهاز الإشرافي بالمهام المنوطة به للمرة الأولى يتم خصم غرامة يومية تعادل غياب جهاز الإشراف المنوط به القيام بذلك الاعمال كما في البند السابق مع توجيه إنذار لهم .
- في حالة تكرار الإخلال بالمهام للمرة الثانية يتم فسخ عقد الاعمال الاستشارية مع تنفيذ الاعمال على حساب الاستشاري دون التقيد بالفترات البيانية للإنذارات .
- في حالة تأخر إعتماد طلب استلام مقدم من الشركة المنفذة بدون إبداء أسباب عن (٤٨) ساعة (طبقاً لكراسة شروط المشروع) يتم توقيع غرامة قدرها ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) جنيه عن كل يوم تأخير بالإضافة إلى مسؤوليته الكاملة عن أي مطالبات تعويض مالي تقدم بها الشركات المنفذة .
- في حال التقصير في بنود الدراسات ومراجعة التصاميم أو أي من مهام عقده يحق للهيئة تكليف استشاري آخر بتنفيذها مهما بلغت قيمتها خصماً من مستحقاته الإستشاري مهما بلغت قيمتها وذلك بعد إنذاره ولا يحق للطرف الثاني (الإستشاري) الرجوع على الهيئة بأى مطالبات أو تعويضات أيا كان نوعها حال ذلك.

مادة ٩ - مدة العقد :

١. مدة العقد (ستة أشهر) يقوم الاستشاري بتنفيذ مهام اعمال ضبط الجودة والاشراف على التنفيذ بدأ من تاريخ استلام المقاول للموقع وبدء التنفيذ حتى انتهاء العمل بالمشروع وتسلیمه ابتدائياً وفي حالة زيادة مدة التنفيذ الاعمال عن مدة التعاقد يتحمل المقاول دفع اتعاب استشاري الهيئة خلال المدة الاضافية عن التعاقد وفقاً للشروط الاساسية للعقد .
٢. يقوم الاستشاري بتنفيذ مهام دراسات المسار والتصاميم للطرق واعمال الحمييات للطريق طبقاً للبرنامج الزمني المعتمد من الهيئة لكل مشروع .

مادة ١٠ - نظام دفع الأتعاب :

- يتم صرف مستحقات الاستشاري على دفعات بنسبة مؤدية (يتم التفاوض عليها) من إجمالي الاعمال المنفذة على الطبيعة بالمستخلصات الجارية بعد خصم أي خصومات لتغيب جهاز الإشراف إن وجد .
- يصرف المستخلص الختامي الذي يجب ألا يقل عن خمسة في المائة من قيمة الأعمال الختامية المنجزة التي تضمنها عقد الاستشاري وبحيث لا تتجاوز قيمة الأعمال الختامية المنجزة القيمة المحددة بالعقد وبعد أن يقوم الاستشاري بتنفيذ جميع التزاماته .



مادة ١١ - مسئولية الاستشاري عن أعماله

- يتحمل الاستشاري كامل المسئولية عن الأضرار التي قد تترتب على وجود أي تأخير في إعتماد تنفيذ الأعمال أو وجود أي خطأ في التصميمات أو مواصفات الأعمال التي يشرف على تنفيذها وذلك في حالة عدم إخطار الهيئة خطيا بهذه الأخطاء.
- يتحمل الاستشاري كامل مسئولية ما يحدث من عيوب أو أضرار في المنشآت والأعمال بسبب خطأ في الإشراف.
- يتحمل الاستشاري الآثار الناتجة عن الأضرار التي تصيب الآخرين من جراء تنفيذه التزمات عقده.

مادة ١٢ - مدة ضمان الاستشاري لأعماله

يتتحمل الاستشاري مسؤولياته بسبب خطأ أو إهمال الإشراف أو التصميم وذلك خلال المدد المنصوص عليها في اللوائح والقوانين المنظمة لذلك .

مادة ١٣ - القانون :-

هذه الشروط خاضعة لأحكام الشروط الواردة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وتعديلاته ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص في هذه الشروط .

